

«العمالي»؛ نرفض إعطاءنا

السلسلة بيد وسحبها باليد الأخرى

أكد رئيس الاتحاد العمّالي العام غسان غصن حشد

أكبر عدد من الإتحادات والنقابات العمالية للمشاركة في الإضراب المقرر بعد غد الأربعاء ، وقال في حديث لـ [«المرکزية»؛ «دعونا المتضربين إلى المشاركة في هذا التحرك الذي سيكون رمزياً وفعالاً ومؤثراً، لنظهر المشهد الذي نأمل ألا يتطور إلى إعلان الإضراب العام ونذهب أبعد من ذلك إلى الإضراب المفتوح».

وردا على سؤال عن جدوى هذا التحرك عشية الاستحقاق الرئاسي أجاب غصن: «الانتخابات الرئاسية شيء والتحركات العمالية شيء آخر، فالأولى لا تتعارض مع مطالب الناس وتطلعاتها، كما أنّ القوى السياسية المشغولة بالاستحقاق الرئاسي يمكنها أيضاً أن تنتشل بالشان المعيشي للمواطنين والتخفيف من الأعباء التي يرضون تحتها».

وثبّه السياسيون من «حياكة مشاريع واقتراحات في الكواليس المظلمة، ضدّ المواطن وحقوقه وديمومته عمله»، لافتاً إلى «أنّ السياسيين يعمدون دائماً إلى تمرير عدد من الضرائب للتخفيف عن كاهلهم، فيعطون بيد ويسحبون بيد أخرى، بمعنى أنهم يعزّون السلسلة من جهة ويفرضون

نقابات البقاع؛ لضمان عمال البلديات والإفراج عن رواتب «مستشفى الهراوي»



إتحاد نقابات العمال والمستخدمين في بعلبك

(أحمد موسى)

لمتابعة الوضع مؤكدين المشاركة في الإضراب العام الذي دعا إليه الإتحاد العمالي العام (بعد غد) الأربعاء والمشاركة في الاعتصام في ساحة رياض السليم.

من جهته، دعا رئيس اتحاد

نقابات النقل في محافظة بعلبك – الهرمل محمد الفوطني قطاع النقل في بعلبك الهرمل وخصوصا الطلاب، إلى المشاركة في الإضراب

العام والاعتصام.

أما عضو نقابة موظفي مستشفى الهراوي الحكومي في زحلة عباس المستراح، فقد طالب المسؤولين «بالإفراج عن رواتبهم التي مرّ عليها ثلاثة أشهر ولم تدفع».

بدوره، ناشد عمال قطاع البناء

وزيّر الداخلي «إعادة السماح للبلديات بإعطاء رخص البناء كما كان في الحكومة السابقة».

البناء

حرب يعلن اليوم إلغاء قرار تسجيل الهوية الدولية للهواتف الخلية

اعتبر الوزير بطرس حرب أنّ «مَنْ يخطط فقط لزيادة مداخيل الدولة من دون الأخذ في الاعتبار مصلحة المواطن لن يُكتب له النجاح»، معلناً أنه سيعقد مؤتمراً صحافياً اليوم من أجل الإعلان عن خطوتين ستتخذهما الوزارة.

وقال حرب في حديث إذاعي أمس: «بعدما المحت سابقاً إلى رغبتني في إلغاء قرار تسجيل الهوية الدولية لهواتف الخليوية والذي أتبع منذ الوزارة السابقة، جاءتني عدد من المعارضين قدّموا إلي مستندات تزعم أنّ القرار المعمول به يسجل للدولة مداخيل جمركية كبيرة ويمنع التهريب وأنّ الدولة في حال من العجز ويجاحد إلى مداخيل، فترتيبت في خلوتي، وبعدما تحققت من الموضوع تبيّن لي، وخلافاً لما قاله المعارضون، أنّ القرار المعمول به لم يمنع التهريب بل كرس سيطرة المهربين الكبار، ولم يزد مداخيل الجمارك بالمقدار الذي ورد في اللائحة التي قدّمت إلي، وقد تبيّن لي من الجمارك أنّ الفارق بسيط في المداخيل الجمركية بين فترة تطبيق القرار والفترة التي سبقته».

ولفت حرب إلى أنّه سيعلن اليوم «الرجوع عن القرار المعمول به»، مشيراً إلى أنّ الطريقة الوحيدة لضبط التهريب هي ضبط العمل الجمركي بشفاقيه ورفع اليد عن الجمارك، ليس من مهام وزارة الاتصالات مكافحة التهريب»، وأضاف: «حان الوقت لكي تصبح وزارة الاتصالات الأولى في توفير العناء على المواطن، ومن هنا سأعلن عن مباشرة إمكان دفع المواطن فاتورة الهاتف بواسطة الإنترنت، وسأوقع اتفاقاً يسمح بخلق آلية لتسديد الفواتير بهذه الطريقة».

كذلك أشار إلى عزم الوزارة «اتخاذ تدبير ثالث بعد نحو 15 أو 20 يوماً على أبعد تقدير بعد الانتهاء من وضع أسسه، وهو يتناول علاقة الناس بتكنولوجيا الاتصال». وقال حرب: «بُنّي أعيد النظر في موضوع جودة وسرعة واستقرار الإنترنت وأسعاره، والتدبير الذي سأقدم عليه كفيل بتحقيق لبنان نقلة نوعية إلى مرتبة الدول المتقدمة في هذا المجال، وقد حضّرت ملف تطبيق قانون الاتصالات الرقم 431 الصادر سنة 2002 والذي يقضي بإنشاء شركة «لبنان تليكوم»، والمهمل في الإدراج وسأطرحه على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء المقبلة من أجل اتخاذ القرار حول تطبيقه أو إلغائه، ولا أظن أنّ الحكومة ستغني القرار لأنّ من واجبها تطبيق القوانين».

معهد باسل فليحان يستضيف الورشة الثانية للكوادر في الإدارة

يستضيف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مقرّه غداً، الورشة الثانية من برنامج اللقاءات العلميّة المُخصّصة للكوادر العليا في الإدارة اللبنانية والذي ينظّمه المعهد للسنة الخامسة على التوالي ويشترك فيه 23 من الكوادر العليا في القطاع العام يمثلون 18 إدارة ومؤسسة.

يدير الورشة الثانية التي تستمر يومين، المدير التنفيذي في شركة Axes Management الفرنسية للاستشارات والتدريب في مجال

الإدارة العامة باتيست لوجور.

ويتناول لوجور كيفية إعادة تنظيم الوظيفة المالية للدولة في فرنسا، والمفهوم المحاسبي الجديد المعروف بـ«المحاسبة الثلاثية» (محاسبة الموازنة، والمحاسبة العامة، والمحاسبة التحليلية). كذلك يشرح التحليل المالي لإرادات والمؤسسات العامة، ويتحدّث عن برمجة الموازنة ومتابعيتها، إضافة إلى مسالة خفض الأكلاف.

يذكر أنّ هذه الورشة هي الثانية من أربع ورش عمل يشملها برنامج اللقاءات العلميّة لسنة 2014، مدة كل منها يومان، ويعمل ورشة عمل كل شهر، إضافة إلى ثلاث زيارات ميدانيّة للمشاركين إلى إدارات لبنانية رائدة.

وتقام دورة 2014 تحت عنوان «القيادة في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية»، وأطلقت عليها تسمية «دفعّة جان مونيه»، السياسي والاقتصادي الفرنسي الذي كان أحد أهم «آباء» ومهندسي الاتحاد الأوروبي»، والمخططون لإعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالميّة الثانية. يذكّر أنّ الورشة الأولى أقيمت في آذار الفائت وتناولت موضوع «القيادة وإدارة التغيير»، فيما تتعالج الورشة الثالثة في 20 و21 أيار موضوع «الفساد: الواقع الاقتصادي وطرق المكافحة»، وتتحمور الورشة الرابعة التي تقام في 24 و25 حزيران المقبل، على «أزمة الطاقة العالميّة».

متفرقات

● حذر رئيس جمعية تجار شارع الحمراء ومتفرقاته زهير عبّاتني من «تفشّي ظاهرة التسول وغيرها من الأمور المضرة بسمعة الشارع، وخصوصا باعة العلكة والخضار وماسحي الأحذية الذين يحتلون الزوايا ويزعجون المارّة وسكان الشارع بتصرفاتهم وأصواتهم المرعجة، ويتمركزون بالأخص أمام وزارتي السياحة والإعلام».

ودعا عبّاتني في تصريح أمس، وزبيري الداخلية والسياحة ورئيس بلدية بيروت وقوى الأمن الداخلي إلى «اتخاذ التدابير السريعة والحازمة».

● عدت رابطة التعليم الثانوي الرسمي في الجنوب اجتماعا لمجلس مندوبيين في ثانوية صور المختلطة الرسمية، بحضور رئيس فرع الجنوب فؤاد ابراهيم ومدنويي فرع الجنوب.

وتلا ابراهيم البيان الصادر عن المجتمعين الذين دعوا إلى المشاركة الكئيّفة في التظاهرة المقرّرة صباح غد الثلاثاء والتي ستتطلق من أمام مصرف لبنان، رفضا للبيود التي صاغتها الهيئات الاقتصادية، والتي وصفوها «بالمجحفة بحق المعلمين الثانويين»، مؤكدين وقوفهم إلى جانب كلتلي التحرير والتنمية والوفاء للمقاومة.

الخزينة الليبية تواجه عجزاً بقيمة 8 مليار دولار

تعتزم ليبيا اتخاذ إجراءات تكشف شديد لمواجهة عجز متوقع في الميزانية يصل إلى عشرة مليارات دينار (8 مليارات دولار) هذا العام بسبب احتجاجات قلصت من إنتاج النفط.

ولفت رئيس لجنة الميزانية في المؤتمر الوطني العام الليبي محمد علي عبد الله إلى «أنّ عجز هذا العام قد يُغطّى بفوائد ميزانيات سنوات سابقة وقرض من البنك المركزي وصار محتمل لسندات حكوميّة».

وأوضح أنّ بلاده «في حاجة إلى خفض كبير في النفقات لوضع نهاية للخسائر التي تقدر بمليارات الدولارات والناتجة من الهدر وعدم الكفاءة والفساد وتهريب المنتجات من الخبز إلى البنزين».

وأضاف عبد الله: «إنّ البرلمان يعزّز تصعيد رواتب القطاع العام ووقف أي تمويلات جديدة لمشروعات التنمية وتقليص عدد المنتجات الغذائيّة والإساسيّة المدعمة، لأنّ العجز في ميزانيتنا سيتراوح بين تسعة وعشرة مليارات دينار ليبي تقريبا في 2014».

وأشار إلى أنّ الإغلاق لقلص إيرادات النفط إلى أقل من أربعة مليارات دولار منذ بداية العام بما يقل عن 20 في المئة عن المستوى الذي أعدت الميزانية على أساسه، وعلى رغم ذلك ليس هناك ما يثير قلق ليبيا حتى الآن نظراً لوجود احتياجات أجنبية لدى البنك المركزي تزيد على 110 مليارات دولار.

وقال: «أنّ إنفتاح النفط قد يزيد على أربعمئة ألف برميل يومياً في الأسابيع القليلة المقبلة بفضل إعادة فتح مرسى الحريقة ليقترب من هدف الوصول إلى سنمئة ألف برميل يوميا بحلول نهاية حزيران».

ويجنّي أن يصل الإنتاج إلى مليون برميل يوميا بحلول نهاية الربع الثالث تحقيق هدف الميزانية وسداد قرض البنك المركزي، وهي خطة تخوم حولها الشكوك في ظل ضعف الحكومة وعدم سيطرتها على أجزاء من البلاد. وتلك ليبيا فواض سابقة تتراوح قيمتها بين عشرة مليارات و17 مليار دينار، فضلا عن إيرادات نفل لدى البنك المركزي يبلغ إجمالها 17 مليار دينار.

بعد انتخابه رئيساً لجمعية الصناعيين

الجميل؛ لإعادة القطاع ركيزة أساسية وقوية في الاقتصاد الوطني

تابع: «نطمئن ورش عمل مع وزارة البيئة عن كيفية إدارة المخلفات الصناعية وأطلقنا مقاربة علمية لصناعة لبنانية صديقة للبيئة مع وزارة البيئة بهدف التدقيق البيئي وقد استكملنا أخيرا بإطلاق مبادرة حل مشكلة النفايات في لبنان عن طريق تحويلها إلى طاقة.

تفعيل الصادرات الوطنية

«أكملنا العمل بفتح قنوات مباشرة مع السفارات العربية والأجنبية، وفتحنا خطوطا جديدة للتصدير بعد تعثر النقل البري، كما أدخلنا للمرة الأولى في تاريخ لبنان، الصناعة في البرامج الترويجية.

وأكملنا نشاط الجمعية في برامج تعاون بين 36 مصنعاَ و10 جامعات عبر برنامج «ليرا»، بعد فوائنته وتوقيع العقود القانونيّة بشأته، وتفاهما من قيادة الجيش اللبناني على إعطاء الأفضلية للإنتاج اللبناني في عمليات شرائها».

وأضاف: «رغم الشلل الرسمي، نجحت جمعية الصناعيين في عملها مع القطاع العام على خفض الضريبة على أرباح الصادرات الصناعية بنسبة 50 في المئة، وكذلك نجحت في خفض ضريبة الدخل على الصناعيين بنسبة 35 في المئة لمدة خمس سنوات، كما استطاعت الجمعية الإبقاء على المادة 59 من قانون الضريبة على القيمة المضافة، وعدم إلغاؤها، وبالتالي الإبقاء على حق الاسترداد المعطى للصناعيين، من دون أنّ ننسى الإعفاء الجمركي للصادرات اللبنانية إلى الولايات المتحدة الأميركيّة».

وتابع: «كما أكدت الجمعية مع وزارة المالية ومصرف لبنان على دعم القروض للقطاعات المنتجة، مع محاولة توسيع دائرتها لتطال المصاريف التشغيلية. وتم إعفاء آليات الصناعيين من شهادة الغرف، كما عقدت مصلحة لفض النزاع بين مرفا بيروت وجمعية الصناعيين، كما تفاهما مع إدارة المرفأ على خفض الرسوم للصناعيين على المستوعبات المستوردة».

ولفت أرقام إلى أنّ جمعية الصناعيين نجحت «في إرساء علاقة تكاملية مع الإتحاد العمالي العام على قاعدتي إرساء حماية مجتمعية شاملة متزامنة مع نهضة اقتصادية، وأيضا في التوقيع معه على تسوية مشرفة لتسحیح الأجور في شهر كانون الثاني من العام 2012 في القصر الجمهوري».

المؤتمر المصرفي العراقي ـ اللبناني أنهى أعماله ووضع استراتيجية لمواجهة التحديات



(آكرم عبد الخالق)

مقدّم الحضور خلال المؤتمر

بها لدى البلدين»، وحث المؤتمر «المصارف العاملة في لبنان والعراق، على التعاون المصرفي وفتح الفروع والمكاتب في كلا البلدين، وتقديم خطوط الائتمان المتبادل لتنمية القطاعات الاقتصادية»، داعيا إلى تبادل المصرفيين المركزيين اللبناني والعراقي والخبرات والتجارب في المجال المصرفي والاقتصادي والمالي، لتحسين العمل المصرفي وتطويره من خلال النقالات العراقية التي سيتشكل من قبل المصرفيين»، وجرى تأكيد أهمية «التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التزام المصارف العاملة في البلدين بقواعد الحوكمة (الإدارة الرشيدة) وبقوانين البلد الموجود فيه وتعاميمه، حث شركة النقالات العراقية على توكيل برامها في اتجاه ضمان القروض الكبيرة الحجم وبنك بزيادة رأسمال الشركة إلى الحدود المقررة التي تساعدنا في ضمان مثل هذا النوع من القروض وبنسبة 75 في المئة من مبالغها، بما يساعد في تحسن نسبة الائتمان إلى رأس المال وتوجيه الائتمان نحو تطوير القطاعات الاقتصادية، وزيادة سبل التعاون بين جمعيتة المصارف في لبنان ورباطة المصارف العراقية الخاصة بتنسيق الموافق وزيادة فرص التعاون في ما بينهما».

وكشف بويد عن إشارات على «عقد اجتماعات دورية في كل من بغداد وبيروت وتشكيل لجنة مشتركة من رابطة المصارف الخاصة في العراق وجمعية مصارف لبنان لمتابعة توصيات المؤتمر والعمل على تنفيذها وفق القرارات وتوجيهات المصرفيين المركزيين للبندين».

انتهى المؤتمر المصرفي العراقي– اللبناني الذي انعقد برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومحافظ البنك المركزي العراقي عبد الباسط تركي سعيد، أعماله أمس، موصيا بـ«مناقشة المشهد الاقتصادي الشمولي لكل من لبنان والعراق وسبل معالجة التحديات وتوفير الفرص المستقبلية، والذي يتضمّن استراتيجيّة مصرف لبنان المركزي والبنك المركزي العراقي والسياسة النقدية الخاصة بكل منهما، والهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المالية والمصرفية من خلال تفعيل تطوير مساهمة القطاع المصرفي والمالي وفروع المصارف الأجنبية لتنمية اقتصاد البلدين، وتطوير التقنيات المصرفية ونقل خبرة مصرف لبنان في نظم المدفوعات للمصرف المركزي العراقي».

كذلك حثّ «الشركات الأجنبية وأصحاب رؤوس الأموال في كلا البلدين، على الدخول إلى السوق اللبنانية والعراقية بفعالية أكبر، في ضوء جهود المصرفيين المركزيين في تهيئة البيئة التشريعية والمصرفية المشجعة لذلك».

وأكد ضرورة «تطوير دور المصارف في تحسين العمل المصرفي وزيادة فاعليته، من خلال تقديم الائتمان الآمن والاستثمار السليم في كلا البلدين»، وجرى أيضاً الاتفاق على «عقد اجتماعات دورية في كل من بغداد وبيروت وتشكيل لجنة مشتركة من رابطة المصارف الخاصة في العراق وجمعية مصارف لبنان لمتابعة توصيات المؤتمر والعمل على تنفيذها وفق القرارات وتوجيهات المصرفيين المركزيين للبندين».

يمكن أن يستفيد منها رواد الأعمال الخليجيون برنامج «سيربوس» الذي أطلق في أيلول الماضي، ويهدف إلى استقطاب أكثر الخريجين إبداعا للمساعدة في تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة، وقد كرّرت مديرة حالات برنامج «سيربوس» في لقاءات مع الهيئة البريطانية للتجارة والاستثمار بأولاً كانوا أنه تم استلام 72 طلباً من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وكشف بويد عن إنجاز آلية حكومية لتقديم قروض تأسيس الأعمال متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقال: «بإستطاعة الراغبين في الحصول على تمويل إسلامي تقديم طلب عبر برنامج «قروض تأسيس الأعمال» للبدء بإعداد خطط أعمالهم».

وقال مدير تطوير الأعمال الدولية في شركة «لندن آند بارتنرز» ديفد سلاتر: «إنّ رواد الأعمال الخليجيين الذين يرغبون في تأسيس مشاريع في بريطانيا لا يحصلون فقط على تدريب عال وخبرة متميزة، بل يتطورون مهارات تحوّلهم العودة إلى بلادهم برونية عالمية ونقل نصيلة خيراتهم المكتسبة إلى بلدانهم، وبالتالي المساهمة بشكل فعال في دعم وتطوير اقتصادهم المحلي».